المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

لسنة 2004

الولاية التشريعية
1997-2006

مديرية التشريع والمراقبة
والعلاقات الخارجية
قسم اللجن والجلسات العامة
مصلحة اللجن الدائمة

السنة التشريعية السابعة
2003-2004
دورة أكتوبر 2003

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

لسنة 2004

الولاية التشريعية	مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية	السنة التشريعية
1997-2006	قسم اللجن الدائمة والجلسات	السابعة
	مصلحة اللجن الدائمة	2003-2004

المحتوى

****

- مقدمة
- عرض السيد وزير الداخلية
- ملخص المناقشة العامة
- جواب السيد الوزير

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أضع رهن إشارتكم ،تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية،حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية والمصالح التابعة لها برسم سنة 2004.

وإذ أشكر مسبقا السيد الوزير على العرض القيم والشامل الذي أفاد به اللجنة، وكذا تهنئة السادة المستشارين، الذين تم انتخابهم،بمناسبة تجديد ثلث مجلسنا الموقر.

أود التنويه، بالجو الممتاز الذي ساد مناقشة الميزانية،والطريقة التي تم التعبير بها،عن انشغالات ،وتساؤلات السادة المستشارين،بالنسبة لمختلف القضايا التي تهم الشان المحلي،والإقليمي والجهوي فضلا،عن تصورات واقتراحات السادة المستشارين، بالنسبة لعدة أمور، لها ارتباط بوزارة الداخلية،واختصاصاتها.

ولاتفوتني هذه المناسبة،لأشيد بالأسلوب الهادىء والرزين ،الذي سير به رئيس اللجنة المستشار المحترم السيد عبد الصمد عرشان،أطوار النقاش لمدة زمنية ربت عن سبع ساعات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل التطرق لمحاور العرض الذي قدمه السيد الوزير،أود بداية التذكير،بالحدث الأسعد الذي عرفته المملكة الشريفة،والمتجلي في ميلاد ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سيدي مولاي الحسن باعتباره حدثا ميز بحق سنة 2003،حيث سنحت،مرة أخرى الفرصة للشعب المغربي قاطبة، للتعبير بتلقائية وعفوية،عن فرحته الكبرى وسروره بهذه المناسبة السعيدة.

وبالنسبة للمحاور التي تضمنها عرض السيد الوزير،فقد ورد جرد عام لأهم المنجزات التي تحققت خلال سنة 2003، همت على الخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة، وتثبيت ركائز الديمقراطية واستتباب الأمن،وتقوية المرافق المشرفة عليه، بالإضافة إلى تعزيز اللامركزية ومتابعة المسيرة التنموية للبلاد.

وبالنسبة لبرنامج عمل الوزارة برسم 2004،فقد انصب التركيز على أولويات من قبيل :

- التعزيز والرفع من عدد مخافر الشرطة،
- الحد من تفاقم ظاهرة حوادث السير في المجال الحضري وذلك بإعادة النظر في مجال السير عبر الطرق.
- الاهتمام بالفرق السياحية،وذلك بالشراكة والتنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة السياحة،
- كذلك مواكبة إصلاح مسلسل اللامركزية.حيث سيتم في هذا الإطار إعادة النظر في التقسيم الجماعي قبل الإنتخابات المقبلة،مع تمكين الجماعات المحلية من وضع تخطيط محكم لمواردها وطرق استعمالها ،حيث ستشهد الجماعات المحلية ارتفاعا نسبيا في حصتها من الضريبة على القيمة المضافة فضلا عن الجهود المبذولة للقيام بإصلاح شامل للمالية المحلية.

وبالنسبة للميزانية المقترحة لوزارة الداخلية برسم 2004،فقد بلغ غلافها الإجمالي 7.930.384.000 درهم يتضمن:

1. - ميزانية التسيير بغلاف مالي قدره 7.197.819.000 درهم
2. ميزانية الاستثمار 989.565.000 درهم .

هذا وقد أعقب عرض السيد الوزير ،مناقشة عامة،أحيلكم على ملخصها،بمحتويات هذا التقرير،متبوعا بجواب مختصر لبعض التساؤلات والانشغالات التي عبر عنها السادة المستشارون في مداخلاتهم،مع الإشارة إلى أن الأجوبة المفصلة،لكل ماراج في المناقشة،سيتم موافاة رئاسة اللجنة بها لاحقا.

هذا ،وقد صادقت اللجنة في اجتماعها ليوم الجمعة 12 دجنبر 2003 على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2004،بشقيها،التسييروالاستثمار،وذلك بالنتيجة التالية:

الموافقون	11
المعارضون	01
الممتنعون	02

مقرر اللجنة

الحاج مبارك السباعي

عرض السيد وزير الداخلية

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

- - -

عرض وزير الداخلية
أمام لجنة الداخلية والجماعات المحلية
و الجهات بمجلس المستشارين

حـــول

مشروع القانون المالي لسنة
2004

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتقدم أمام لجنتكم الموقرة بعرض مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2004، قصد إبراز الإطار العام الذي تم فيه إعداد هذا المشروع، غير أنني أود قبل ذلك أن أتقدم بتهاني الحارة إلى السيدات و السادة المستشارين الجدد الذين تم انتخابهم مؤخرا بمناسبة تجديد الثلث الثاني لأعضاء مجلسكم الموقر.

و يسعدني كذلك و نحن على مشارف نهاية سنة 2003 أن أذكر بالحدث السعيد الذي ميز هذه السنة ألا و هو ازديان رحاب القصر الملـــكي بميـــلاد **ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مـــولاي الحسن**. فكان حدثا أدخل على قلوب المغاربة البهجة و السرور.

كما أن هذه السنة كانت حافلة بالمنجزات على درب تعزيز صرح الديموقراطية و توطيد دعائم دولة الحق و القانون من خلال توالي حلقات مسلسل الإستحقاقات الإنتخابية، حيث تم إنجاز عدد كبير من العمليات الإنتخابية في زمن قياسي و على رأسها تجديد ثلث أعضاء مجلسكم الموقر.

و سيرا على نهج هذه الإنطلاقة المباركة، تم وضع مشروع ميزانية لسنة 2004 يعزز مكتسبات من سبقتها و يمهد للمزيد من العطاءات في هذا المضمار.

إن مشروع الميزانية الجديدة يتطلع بكل تأكيد إلى الإستجابة للطموحات النبيلة و المقاصد المثلى التي ما فتئ **جلالة الملك محمد السادس نصره الله** يحث و يلح على تحقيقها من خلال **توجيهاته السديدة و تعليماته السامية** قصد توفير الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المندمجة و الشاملة.

و قبل أن أتطرق إلى أهم معطيات الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2004، أود أن أقدم عرضا موجزا لأهم المنجزات التي حققتها هذه الوزارة خلال سنة 2003.

لقد ارتكزت جهود وزارة الداخلية خلال السنة الجارية على تحقيق مجموعة من المنجزات المرتبطة أساسا بقضية وحدتنا الترابية وتثبيت دعائم الديمقراطية واستتباب الأمن و تقوية المرافق المشرفة عليه، وكذا تعزيز و دعم اللامركزية ومواصلة المسيرة التنموية ببلادنا.

- قضية وحدتنا الترابية

ففيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية، فإن موقف المغرب لم يتغير ولن يتغير وذلك لإيماننا بالسيادة الوطنية و بالشرعية الدولية وتشبث الشعب المغربي قاطبة، من طنجة إلى لكويرة، بأقاليمه الجنوبية، تحت **القيادة السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حامي حمى الملة والدين.** كما أننا لن نقبل بأي حل يفرض علينا من طرف أي جهة كانت.

و إيمانا منه بعدالة قضيته و قدسيتها، فإن المغرب ملكا و حكومة وشعبا يواصل مسيرته التنموية في هذه الأقاليم، من خلال تحقيق عدة منجزات شملت ميادين **السكن** بإنجاز ما مجموعه **6.000 دارا سكنية**، و **إنعاش الشغل**، خاصة لصالح شباب هذه الأقاليم، بتوفير **500 منصبا ماليا** لتوظيف حاملي الشهادات وخريجي مؤسسات التكوين.

كما أن **وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بأقاليم الجنوب بالمملكة** قد أعدت **برنامج عمل متكامل سيكلف غلافا ماليا يناهز 6 ملايير درهما.**

- تثبيت دعائم الديمقراطية

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين ؛

في إطار من التشاور و التنسيق و التعاون مع مختلف الفعاليات و الأطراف المعنية، انكبت وزارة الداخلية خلال سنة 2003 على إعداد الإطار القانوني المنظم للإستحقاقات الوطنية و المحلية و المهنية. كما عمدت إلى ملاءمة التقسيم الجماعي مع الإصلاحات التي تضمنها الميثاق الجماعي الجديد.

كما مكنت عملية تحيين اللوائح الإنتخابية العامة من تفعيل **القرار الملكي السامي** القاضي بخفض سن التصويت من 20 إلى 18 سنة، حيث تم بهذه المناسبة **تسجيل 1.285.000 ناخبا جديدا**.

و قد ساهمت في نجاح عملية المراجعة الإستثنائية للوائح الإنتخابية العامة المجهودات التي بذلتها مصالح وزارة الداخلية من أجل **تعميم بطاقة التعريف الوطنية**، حيث تم إنجاز وتسليم ما يناهز **2.500.000** بطاقة تعريف وطنية.

أما المسلسل الإنتخابي لهذه السنة، فقد عرف إجراء تسع استشارات انتخابية في ظرف لا يتجاوز ثلاثة أشهر، شملت الغرف المهنية و الإنتخابات الجماعية وانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم وانتخاب ثلث أعضاء مجلس المستشارين، و كذا أعضاء المجالس الجهوية، فضلا عن انتخابات ممثلي المأجورين.

و يتضح من خلال النتائج التي أفرزتها الإنتخابات والتي أطلعتم عليها في حينها، أن الممارسة الديمقراطية زودت بدم جديد يهم قاعدة كبرى في الهرم السكاني ألا وهي الشباب الأكثر تأهيلا، كما تم تجديد النخب المحلية بنسبة تفوق 50 % تمثل شريحة تتولى مسؤولية تدبير الشأن المحلي لأول مرة.

وعلى العموم، فقد أبان الناخبون المغاربة على اختلاف مشاربهم وميولاتهم السياسية بمناسبة مختلف الإستحقاقات التي عرفتها بلادنا عن نضج كبير وشعور بالمسؤولية من أجل الإنخراط الكلي في جعل اللامركزية قاطرة حقيقية للتنمية و الجماعات المحلية فاعلا أساسيا إلى جانب الدولة ومختلف الفاعلين الإقتصاديين في تحقيق بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يصبو إليه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.**

- استـــتباب وضمـــان الأمن

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين ؛

لا يخفى عليكم أن استتباب الأمن وضمانه يعتبر من بين أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة، إذ أنه يمثل الركيزة الأساسية لنجـــاح الديمقراطيـــة وإرساء وصيانة دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية، خاصة بعـــد الأحـــداث الإجرامية التي عرفتها بلادنا خلال شهر ماي المنصرم والتي اهتزت لهـــا كـــل شرائح الشعب المغربي لكونها تتنافى مع عقيدتنا الســـمحة و قيمنا الحضارية.

و من هذا المنطلق، عملت وزارة الداخلية على تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المخصصة للقطاعات الأمنية من خـــلال إنجـــاز جملة من المشاريع التي تتوخى تطوير مصالح هذه القطاعات وتحديثها وتمكينها من الوسائل الضرورية للقيام بمهامها على أحسن وجه.

كما كان لتحسين نظام التعويضات المخولة لكل من رجال الأمن و القوات المساعدة والوقاية المدنية، وكذا أعوان السلطة وقع طيب على نفسية هذه الشريحة من الموظفين، و مكنهم من أداء عملهم في أحسن الظروف.

وهكذا، وفي إطار **محاربة الجريمة**، فإن مصالح الشرطة تضطلع وباستمرار بمهمتها المتمثلة في زجر الجرائم وضبط مرتكبيها حيث تم خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية، تسجيل ما يناهز **194.000 حالة أنجز منها 164.000 بنسبة نجاح بلغت 85 %**.

وفيما يتعلق **بمكافحة المخدرات**، فإن المصالح المختصة بهذه الوزارة تسعى للسيطرة على هذه الآفة، وفق طرق وأساليب مدروسة سواء داخل الوطن أو عند مراكز الحدود.

و في مجال **الهجرة السرية**، يتضح من خلال الإحصائيات المتوفرة، أن قطاع الأمن سجل نتائج مرضية. فإلى غاية شهر أكتوبر من السنة الجارية، تم ضبط ما يزيد عن **27.000 مرشحا للهجرة السرية**، من بينهم **8.822 إفريقيا من جنوب الصحراء**. كما تم تفكيك 146 شبكة نشيطة في مجال الهجرة السرية، ناهيك عن رفض إستقبال عدد كبير من المهاجرين الأجانب الذين يوجدون في وضعية غير قانونية والذين فاق عددهم 2.900 مهاجرا.

وانطلاقا من الإهتمام البالغ الذي يوليه صاحب **الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** لكرامة الإنسان و لحقوقه، فقد اعتبر هذه الظاهرة من بين أولويات العمل الحكومي. و هكذا، فقد أعطى **جلالته تعليماته السامية** من أجل إحداث هيئتين ستكلفان بتتبع هذا الملف و إيجاد الحلول الناجعة للحد من هذه الظاهرة، و هما **مديرية مركزية تابعة لوزارة الداخلية مكلفة بالهجرة ومراقبة الحدود** و **مرصد للهجرة** يتألف من كل القطاعات المعنية. و سيعزز عمل هاتين الهيئتين بإحداث **لجن محلية** على صعيد العمالات و الأقاليم، مهمتها الأساسية رصد المعلومات و إرسالها إلى المديرية المركزية.

وبهذه المناسبة، أود أن أطلع **السادة المستشارين** المحترمين أن اللجنة الدائمة المغربية – الإسبانية المختصة بمحاربة الهجرة السرية، و التي تم إحداثها خلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى مدريد، قد عقدت اجتماعها الأول يوم الأربعاء 3 دجنبر 2003 بالرباط.

و من بين النقط المدرجة في جدول عمل اجتماع هذه اللجنة معالجة وضعية المهاجرين المغاربة القاطنين بإسبانيا و دراسة الوسائل الملائمة لتحسين ظروف إقامتهم و عملهم و إمكانيات تشجيع الهجرة القانونية.

و قد اتسم هذا الإجتماع بتطابق وجهات نظر كلا الطرفين بخصوص النقط المدرجة في جدول عمل اجتماعهما الأول. كما عبرا عن عزمهما التام للتعاون معا لمحاربة الهجرة السرية و الشبكات الإجرامية التي تسهل و تنظم الهجرة بطرق غير مشروعة. كما أكدا على البعد الجهوي و الشامل لمعالجة هذه القضية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الميزانية العامة والصندوق الخاص لدعم وإنعاش الوقاية المدنية وكذا الإمكانيات الإستثنائية التي خصصت لفائدة هذه المؤسسة إثر الفيضانات التي عرفتها بعض مناطق المملكة، واصلت **مديرية الوقاية المدنية** خلال سنة 2003 مجهوداتها بهدف توفير وسائل العمل الضرورية لحسن سير مصالحها والقيام بالمهام المنوطة بها في ميدان الإنقاذ ومكافحة الحرائق والكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

و فيما يتعلق **بالمفتشية العامة للقوات المساعدة**، فقد انصب مجهودها خلال هذه السنة على تعزيز تجهيزاتها من خلال اقتناء وسائل التنقل وتطـــوير المواصلات السلكية واللاسلكية والإعلاميات و اقتناء الألبسة وبناء وتجهيـــز و توسيع ثكنات المخزن المتنقل بعدد من مدن المملكة.

- تعزيز ودعم مسلسل اللامركزية

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد تعزز الصرح اللامركزي ببلادنا من خلال الإصلاح الشامل الـــذي عرفه الإطار القانوني المتعلق بتنظيم الجماعات والعمالات والأقاليم.

وتطبيقا للمقتضيات الجديدة التي أتى بها الميثاق الجماعي، فقد تم الرجوع إلى **وحدة المدينة**، مما سيساهم في ترسيخ سياسة القرب ووضع حد لتضارب المسؤوليات وتشتت الموارد والمجهودات.

وحتى يمر الإنتقال إلى وحدة المدينة في ظروف جيدة، اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والتنظيمي والإداري تتمثل أساسا في متابعة تنفيذ ميزانيات الجماعات و تحديد القدر الأدنى من الموارد الواجب توفيرها للمقاطعات و تأطير أعمال الجرد و الإحصـــاء المتعلقـــة بممتلكـــات الجماعات و الإشراف على عملية تسليم السلط.

وانطلاقا من النضج الذي أصبحت تتسم به الجماعات المحلية ومساهمة من وزارة الداخلية في النهوض بالعمل المحلي وفي تكريس وصاية القرب، تـــم **تفويض مجموعة من الإختصاصات الموكولة لوزير الداخلية بمقتضى التنظيم الجماعي أو طبقا لنصوص تشريعية أخرى، إلى السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم**. و تهم هذه الإختصاصـــات ميادين تدبير المرافق العمومية وتدبير واستغلال الممتلكات الجماعية والتعمير والمنازعات والأوامر الصـــادرة للمنتخبين والموظفين الـــتابعين للجماعـــات المـــــحلية وهيـــــآتها للقيـــام بمأموريات في الخارج.

وأخيرا، وفي إطار **تحضير ميزانيات الجماعات المحلية برسم سنة 2004**، تم إصدار دورية تحدد الإطار التوجيهي العام لإعداد هذه الميزانيات.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن حجم المداخيل الإجمالية للجماعات المحلية (دون احتساب مداخيل القروض برسم هذه السنة) ينتظر أن يصـــل إلى ما يزيد عن 14.000 مليون درهما، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر بـــ 8 % مقارنة مع الســـنة الماضية.

كما أن استـــخلاص أهـــم الضرائب والرسوم التي تستفيد منها الجماعات المحلية (الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الحضرية وضريبة الصيانة وضريبة التجارة)، سجل نسبا مرتفعة بحيث فاقت 87 % .

و بخصوص توزيع حصة الجماعات المحلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، فتجدر الإشارة إلى أن القسط الأكبر من هذه الحصة يرصد مباشرة للجماعات المحلية، بينما يخصص الجزء الذي يتم تدبيره مركزيا (18%) لتغطية النفقات المشتركة للجماعات المحلية و من ضمنها اعتمادات الإستثمار للإنعاش الوطني و دعم البرامج الوطنية للتجهيز المحلي و مساهمة الجماعات المحلية في مصاريف تسيير و تجهيز الوقاية المدنية و مصاريف اقتناء و طبع المطبوعات المتعلقة بالحالة المدنية، الخ...

- مواصلة ودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن وزارة الداخلية باعتبارها وزارة تتمتع بصلاحيات جد مهمة في خدمة المواطنين، تساهم بقسط كبير في مسلسل التنمية الشاملة كما حدد مفهومها **عاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** في عدة مناسبات. فرغم التحديات والإكراهات التي واجهتها بلادنا، فإن سنة 2003 كانت والحمد لله حافلة بالمنجزات أستعرض منها ما يلي :

- لقد عملت وزارة الداخلية **مساهمة منها في تحقيق سياسة القرب ومحاربة الفقر والتهميش**، على تصور وتحديد البرامج التي تم اعتمادها لهذه الغاية وكذا تحديد الغلاف المالي المخصص لها، وذلك بتشاور وتنسيق محكم مع السادة الولاة والعمال وبإشراك جميع الأطراف المعنية ميدانيا.

ويتعلق الأمر بالبرنامج الإجتماعي لسياسة القرب (53 مليون درهما)، وبرنامج تنظيم وإعادة إيواء الباعة المتجولين (105 مليون درهما)، وبرنامج العمل لفائدة الشباب (100 مليون درهما)، وبرنامج مكافحة الجفاف في الجهة الجنوبية-الشرقية للمملكة لفائدة أقاليم الرشيدية وفيكيك وورزازات وزاكورة (214 مليون درهما). **وستساهم الجماعات المحلية في إنجاز البعض من هذه البرامج بـ 40,5 مليون درهما ستتم تعبئتها من حصة هذه الهيآت من منتوج الضريبة على القيمة المضافة.**

- وفي مجال **النقل الحضري**، واصلت وزارة الداخلية اهتمامها بالمشاكل التي تعوق السير العادي لوكالات النقل الحضري، حيث شرعت في وضع برنامج تقويمي يرتكز على تأطير أنشطتها، وذلك في إطار برنامج تعاقدي. و قد عملت على سبيل المثال، على تقديم دعم مالي لبعض الوكالات بأكادير والدار البيضاء، مع تشجيع اللجوء إلى التدبير المفوض كما كان الشأن مؤخرا بالنسبة لمدينة وجدة.

- في إطار البرنامج الوطني للوقاية و بغية وضع مقاربة جديدة في مجال محاربة كل أشكال **السكن غير القانوني**، ساهمت وزارة الداخلية بتنسيق وتشاور متواصلين مع وزارة العدل والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير في وضع دورية وزارية مشتركة ترمي إلى تفعيل آليات المراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير.

كما تم خلال هذه السنة تفويت ما يناهز **460 هكتارا** من أراضي الجموع لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، خصصت لإنجاز مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية، كالسدود والطرق ومشاريع سياحية وسكنية وصناعية، مع المحافظة على مصالح الجماعات السلالية.

وفيما يتعلق **بقطاع التطهير السائل**، فقد خصص غلاف مالي يقدر بـ 100 مليون درهم برسم سنة 2003، لتغطية مساهمة الجماعات في مشاريع التطهير المزمع إنجازها في إطار الشراكة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب و لتمويل الحصة المتبقية لإنجاز المخطط التوجيهي للتطهير السائل لمدينة بني ملال.

وفي إطار المساهمة في تفعيل الإلتزامات التي وردت في التصريح الحكومي و الرامية إلى **تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية الكبرى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية**، خاصة **لفائدة العالم القروي**، واصلت هذه الوزارة مجهوداتها، بتنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى، لتنفيذ كل من برنامج الكهربة القروية الشاملة والبرنامج الوطني للطرق والبرنامج الوطني لتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب.

ولإبراز المجهودات المبذولة في هذا الصدد، فإن هذه الوزارة ساهمت خلال هذه السنة بما مجموعه 97 مليون درهما لتغطية قسط من حصة الجماعات التي استفادت من الشطر الثالث من برنامج الكهربة القروية الشاملة

والتي لا تتوفر على اعتمادات مالية لتغطية حصتها، فضلا عن بعض المساهمات المباشرة في برامج خاصة ببعض الأقاليم التي لازالت تعرف نقصا ملحوظا في نسبة التغطية الكهربائية.

و هكذا، يتضح أن عدد القرى المستفيدة من هذا البرنامج قد بلغ 1.101 قرية، في حين بلغ عدد الأسر المستفيدة ما يزيد عن 68.000 أسرة. و علاوة على ذلك، صادقت وزارة الداخلية على ما يناهز **600 اتفاقية شراكة** إلى حدود شهر شتنبر 2003 سيتم بموجبها كهربة 4.280 قرية تضم أكثر من 200.000 مسكنا قرويا.

وتكميلا لمجهود الدولة في الميدان القروي والجماعات المحلية، ساهم صندوق الجماعات السلالية في إنجاز مشاريع لفائدة 6.000 سكنا (36.000 فردا) همت مجالات الماء الصالح للشرب والطرقات والتجهيزات السكنية والبنايات الإقتصادية والإجتماعية والكهربة القروية وصيانة وحفظ الممتلكات الجماعية.

وأخيرا، وفي إطار تعزيز الموارد البشرية العاملة بهذه الوزارة، خاصة على مستوى القطاعات المشرفة على الأمن، قامت هذه الأخيرة خلال هذه السنة **بتوظيفات بلغت 7.586 منصبا**.

أهم معطيات الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2004

السيد الرئيس ؛
السيدات و السادة المستشارين المحترمين؛

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2004، **8.371.624.000 درهم** مقابل 7.653.414.000 درهم، أي بزيادة قدرها 718.210.000 درهم أو بنسبة 9,38% . و يتوزع هذا الغلاف كالتالي:

- **ميزانية التسيير** .....: **7.197.819.000 درهم**

1 - اعتمادات الموظفين.....: 5.858.000.000 درهم

2 - اعتمادات المعدات والنفقات

المختلفة.....: 1.339.819.000 درهم

- **ميزانية الإستثمار** .....: **989.565.000 درهم**

1- اعتمادات الأداء .....: 732.565.000 درهم

2- اعتمادات الإلتزام .....: 257.000.000 درهم

- **الصندوق الخاص لتنمية ودعم**

الوقاية المدنية ..... : **184.240.000 درهم**

ما قدره **100.000.000 درهم**، على غرار السنة الماضية، للمساهمة في برنامج التطهير المدعم من طرف الإتحاد الأوروبي لفائدة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المختصة.

بالإضافة إلى أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الغلاف المرصود للصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية، المقدر بحوالي **184.240.000 درهم** والمخصص كليا للإستثمار. بالإضافة إلى الصندوق الخاص لدعم الأمن الوطني الذي تم إحداثه برسم مشروع القانون المالي لسنة 2004 و الذي سيمول أساسا من مداخيل المصادرات و المصالحات و العقوبات و من الهبات.

و ستمكن الإعتمادات المخصصة للإستثمار من :

- ✓ دعم البرنامج الأمني لمرافق الأمن، بما في ذلك الأمن الوطني و مراقبة التراب الوطني و القوات المساعدة و الوقاية المدنية ؛
- ✓ تمكين رجال السلطة من آليات عمل فعالة حتى يقوموا بالأدوار المنوطة بهم فيما يخص البرامج الحكومية الإجتماعية، و كذا تعزيز استقلالية السلطات المحلية اتجاه المجالس المنتخبة ؛
- ✓ دعم برامج التجهيز المتعلقة بكل المديريات التابعة لوزارة الداخلية.

أهم محاور برنامج عمل وزارة الداخلية برسم سنة 2004

السيد الرئيس ؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بفضل الزيادة التي عرفتها الإعتمادات المخصصة للقطاعات المشرفة على الأمن وبغية التقليص من العجز الذي مازالت تعرفه هذه الأخيرة، فـــإن وزارة الداخلية ستواصل المبادرات والمشاريع الرامية من جهة إلى **تعزيـــز المرافـــق الأمنية، ومن جهة أخرى إلى تعميم نطاق تدخلها.**

وهكذا، وبهدف تقريب مصالح الأمن من المواطنين، ستنصب مجهودات هذه الوزارة في السنوات المقبلة على تفعيل وتعميم شرطـــة القـــرب، الشيء الذي يستلزم إعادة هيكلة مصالح الأمن وتحديثها، قصد تكييفها مع متطلبات العمل الوقائي.

و في هذا الإطار، ستعطى الأولوية مستقبلا للمبادرات التالية :

أ- **التعزيز و الرفع من عدد مخافر الشرطة**، و ذلك بغية تجاوز النقص الحاصل في عدد دوائر الشرطة المتواجدة في جل مدن المملكة، حيث تقرر إحداث مخافر إضافية للشرطة التي يجب أن يبلغ عددها في أفق سنة 2007، ما مجموعه 1.000 مخفر، **تعتبر مخافر شرطة القرب**، سيتم إنجاز 300 وحدة منها خلال سنة 2004. و بالإضافة إلى مهمتها الأمنية المحضة، ستكلف هذه الوحدات التي ستعمل ليلا و نهارا و التي سيتم إحداثها بكل الأحياء، بمد المساعدة والدعم للمواطنين، من خلال الرفع من وتيرة الدوريات الراجلة والراكبة في جميع الأحياء وكذا تنظيم مهمة شرطة الإنقاذ.

ب- في مجال السير عبر الطرق

إن تفاقم عدد حوادث السير في المجال الحضري وانعدام احترام قانون السير يتطلبان مراقبة شديدة ومكافحة معززة ضد أي إخلال بهذا القانون. وفي هذا الصدد، سيتم إحداث فرق متخصصة ومتنقلة في المراكز الحضرية الكبرى، ستسند إليها مهمة زجر المخالفات بشكل أكثر صرامة و فعالية.

ج – بالنسبة للفرق السياحية

بالنظر إلى أهمية السياحة، فإن الإدارة العامة للأمن الوطني تعتزم إعادة النظر في مجموع الجهاز المخصص لهذا الغرض، وذلك بشراكة و تنسيق مع وزارة السياحة. وهكذا، فإن المدن التي تعرف توافدا كبيرا من السياح، ستستفيد من مضاعفة الفرق السياحية التي تلعب في نفس الوقت دورا وقائيا و زجريا من أجل تطهير قطاع السياحة.

وللقيام بمهامها على الوجه الأكمل، ستعمل هذه الوزارة على تكثيف التنسيق بين جميع المرافق الأمنية (الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة والوقاية المدنية)، وعلى تقوية مشاركة السلطات المحلية في المجهودات الأمنية ميدانيا وتفعيل اتفاقية الشراكة بين الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على الأمن من أجل تعزيز و توسيع التغطية الأمنية وتعميمها.

أما **على صعيد الإدارة الترابية**، وفي إطار المجهودات المبذولة لتكريس المفهوم الجديد للسلطة، ستواصل هذه الوزارة خطة عملها لضمان ممارسة مسؤولية السلطة والإضطلاع بها في ظل احترام الثوابت التي حددها **جلالة الملك نصره الله**.

ولضمان إدارة ترابية أكثر قربا من المواطنين، سيتم المضي في تعزيز الوحدات الإدارية بالوسائل اللازمة والإمكانيات المادية الضرورية. وفي هذا السياق، أعدت هذه الوزارة مشروعين يرميان، من جهة، إلى الرفع من نظام التعويضات المخولة لرجال السلطة، ومن جهة أخرى، إلى إعادة النظر في النظام الخاص للمفتشية العامة للإدارة الترابية.

كما أن هذه الوزارة بصدد **إعداد مشاريع النصوص التنظيمية لوضع هياكل تنظيمية لولايات الجهات والعمالات والأقاليم والباشويات و الملحقات الإدارية والدوائر والقيادات**، قصد تأهيل هذه الوحدات الإدارية للإضطلاع بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب وجعلها مواكبة للعمل التنموي.

إضافة إلى ذلك، ستواصل هذه الوزارة تفعيل التدابير الرامية إلى **تحديث الإدارة وتخليقها والحث على اعتماد معايير الكفاءة والإستقامة والمردودية وتبسيط المساطر والتطبيق السليم للقانون وجعل الإدارة في خدمة المواطن.**

السيد الرئيس؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

موازاة مع الإصلاح الجديد الذي عرفه مسلسل اللامركزية ببلادنا، فإننا مطالبون إدارة ومنتخبين وأحزاب سياسية بالبلورة الفعلية لهذا الإصلاح بغية الرقي بالعمل المحلي وجعل خدمة المواطنين في مقدمة اهتماماتنا طبقا لتوجيهات **جلالة الملك محمد السادس نصره الله.**

واعتبارا لدورها كسلطة وصية، فإن وزارة الداخلية **ستواكب الإصلاح الذي عرفه مسلسل اللامركزية**، لتتمكن الجماعات المحلية من المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المندمجة الشاملة.

و من بين الأوراش المهمة التي تندرج في هذا السياق، **إعادة النظر في التقسيم الجماعي قبل الإنتخابات المقبلة** وفق مقاييس موضوعية، و ذلك تلبية للمطالب التي عبرت عنها مختلف الهيئات و الفعاليات الوطنية و المحلية.

كما ستعمل وزارة الداخلية على مساعدة الجماعات المحلية لاتخاذ التدابير الملائمة لتدعيم دورها في مجال التجهيز والتنمية السوسيو- اقتصادية. وبهذا الخصوص، فإن هذه الوزارة بصدد **إعداد دليل تفسيري يبسط مضامين الميثاق الجماعي الجديد ودورية توضح مختلف الإختصاصات التي تعود لكل من الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات.**

كما أن وزارة الداخلية ستجند كل طاقتها لتمكين الجماعات المحلية من **وضع تخطيط محكم لمواردها ولكيفية استعمالها.**

وفي هذا الإطار، فإن مصالح هذه الوزارة بصدد إعداد مشروع دراسة حول التخطيط الإستراتيجي التشاركي تستخدم كأداة عملية وفعالة للعمل التطبيقي، موجهة لمواكبة الفاعلين المحليين و كذا الشركاء الأساسيين للجماعات المحلية.

وتسمح هذه المقاربة بكشف حاجيات السكان الآنية والمستقبلية ومعرفة الأولويات واستكشاف البنيات والوسائل المناسبة من أجل تنسيق وتدبير التدخلات للحد من الفوارق بين الجهات وإعطاء الأولوية للعالم القروي، مـــن جهة، و من جـــهة أخرى، ستساعد الجماعات المحلية على إعطاء الأولوية للإستراتيجيات والمشاريع التنموية التي تستجيب لإنتظارات وطموحات السكان.

وتدعيما للدور الذي يجب على الجماعات أن تلعبه في هذه المجالات، ستشهد سنة 2004 تعزيزا لموارد الجماعات المحلية المعبأة من خلال حصتها من الضريبة على القيمة المضافة وبواسطة الجبايات المحلية.

وهكذا، ستعرف جل الجماعات المحلية ارتفاعا نسبيا لحصتها من **منتوج الضريبة على القيمة المضافة**، وكما تعلمون، فإن **حصة الجماعات المحلية من هذا المنتوج بلغت 8.185 مليون درهم أي بزيادة تناهز 7 % مقارنة مع السنة الماضية**. وجريا على العادة، سيخصص القسط الأوفر من هذا المبلغ لتدعيم ميزانيات الجماعات المحلية عن طريق الحصص الإجمالية التي ستعرف زيادة مهمة تقدر نسبتها بحوالي 5 %. كما أن البرامج ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي ستستفيد بزيادة مهمة من حيث حجم الموارد المخصصة لها.

وهكذا، فإن هذه البرامج التي ستشمل على الخصوص التجهيزات الأساسية الكبرى، والمشاريع الكبرى التي تهم الكهربة القروية والماء الصالح للشرب والتطهير، والسكن والنقل، ستعرف كذلك ارتفاعا للحصة المخصصة لها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة والتي ستناهز 1.900 مليون درهم.

كما أن الوزارة منكبة على وضع **إصلاح شامل للمالية المحلية**. وفي هذا السياق، وتنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، يعرف **نظام الجبايات المحلية حاليا إصلاحا شاملا** سيتم تقديمه خلال سنة 2004، و ذلك بتشاور واسع مع جميع الأطراف المعنية، بما فيهم المنتخبون.

ويرمي هذا الإصلاح، على وجه الخصوص، إلى تبسيط المقتضيات الجبائية النافذة عبر تخفيض عدد الرسوم المحلية و إلغاء الرسوم ذات المردودية المحدودة أو تجميع بعض الرسوم ذات الوعاء المشترك. وسيمكن، فضلا عن ذلك، من تبسيط المساطر في مجال الإقرارات والإحصاء والتحصيل.

وقصد وضع رؤية شاملة ومندمجة لمختلف الصلاحيات والمسؤوليات و من تم توفير الخدمات اللازمة للمواطنين، ستسهر هذه الوزارة على مساعدة الجماعات و المقاطعات و مدها بالدعم اللازم قصد **بلورة الهياكل التنظيمية على أرض الواقع**، و ذلك من خلال **إعداد النصوص المتعلقة بمعايير تنظيم المصالح الإدارية و التقنية الجماعية و شروط التعيين بالوظائف العليا بالجماعات و تحديد نسب التعويضات عن المهام لفائدة المنتخبين المحليين، و كذا تحديد شروط تعيين رئيس الديوان و المكلفين بمهمة لدى رئيس المجلس الإقليمي**.

كما أن السنة المقبلة ستشكل مناسبة **لاستكمال إرساء أسس نظام وحدة المدينة** لوضعه على سكة الإقلاع، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المهام والإختصاصات، وكذا التجهيزات الأساسية والممتلكات الجماعية والموارد البشرية.

وبخصوص **التجهيزات الأساسية الكبرى**، وتنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، فإن هذه الوزارة ستظل مجندة لمد الدعم اللازم لإنجاز المشاريع الكبرى التي تهم الكهربة القروية والماء الصالح للشرب، والسدود التلية والطرق والسكن والنقل والتطهير.

ففي مجال **التطهير السائل والصلب**، فإن وزارة الداخلية ستخصص غلافا ماليا برسم سنة 2004، يقدر بـ **150 مليون درهما من الضريبة على القيمة المضافة لتدعيم مساهمة الجماعات المحلية لتحسين وضعية هذين القطاعين**، وذلك على الشكل التالي :

✓ 74 مليون درهم للتطهير السائل لانجاز الدراسات و الأشغال المتعلقة بشبكة المياه المستعملة و المطرية ومحطات تصفية المياه العادمة ؛

✓ 70 مليون درهم قصد إنجاز الدراسات المتعلقة بالتطهير الصلب لفائدة بعض المدن و تهيئة بعض المطارح العمومية المراقبة ومراكز العبور للتخلص من النفايات الصلبة بصفة سليمة ؛

✓ 6 مليون درهم لتدعيم البرنامج الخاص بتجهيز وصيانة الشواطئ، من خلال إنجاز مرافق صحية واقتناء مختلف المعدات المتعلقة بالوقاية وتقديم الإسعافات الأولية والمحافظة على البيئة، وذلك لتأهيل هذه الشواطئ قصد بلوغ المعايير الدولية الخاصة بالراية الزرقاء في إطار الشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة.

وفيما يخص البرنامج الخاص بتزويد الجماعات القروية بالماء الصالح للشرب-PAGER-، فإن وزارة الداخلية ستخصص غلافا ماليا قدره 92 مليون درهم لتغطية مساهمات الجماعات المحلية في تمويل هذا البرنامج الذي سيشمل 730.000 نسمة برسم سنة 2004.

وفي إطار وضع تقنين منظم لقطاعات الماء و التطهير السائل و تدبير النفايات الصلبة وحماية البيئة بصفة عامة، ستعمل وزارة الداخلية بمشاركة القطاعات الوزارية المعنية، على إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بقانون الماء و وضع مشروع قرار منظم لمنشآت التطهير السائل الفردي و إصدار دورية منهجية لتحديد المبادئ الأساسية لوضع نظام تعريفي لقطاع التطهير السائل، وكذا إصدار القانون المتعلق بتدبير النفايات الصلبة.

وبخصوص **قطاع السكن الإجتماعي**، وتطبيقا **للتعليمات الملكية السامية**، فقد تمت إثارة انتباه الجماعات المحلية إلى ضرورة المساهمة في إنجاز التجهيزات العمومية المقررة داخل ترابها بموجب وثائق التعمير و المحافظة على الهوية المعمارية للجماعة و العمل من أجل حماية وترميم الآثار التاريخية والممتلكات الثقافية والمحافظة على المواقع الطبيعية بالجماعة و احترام المشروعية في مجال اقتناء العقارات بالإعتماد المسبق على المساطر القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوزارة منكبة حاليا على **دراسة مشروع اتفاقية-إطار مشتركة** بين كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و وزارة المالية و الخوصصة و الوزارة المكلفة بالإسكان و وزارة الداخلية، الهدف منها **تحديد نظام عام لتمويل البرنامج الوطني للتضامن لمحاربة السكن غير اللائق.**

وفيما يتعلق **بالكهربة القروية**، فإن وزارة الداخلية ستخصص غلافا ماليا برسم السنتين الماليتين المقبلتين 2004 و 2005 يقدر بـــ **108 مليـــون درهما لمساعدة** الجماعات القروية التي لا تتوفر على الموارد الماليـــة الكافيـــة لتسديد حصتها في مجال الكـــهربة القروية.

كما يتم حاليا دراسة صيغة جديدة ملائمة **لإعادة هيكلة مرفق النقـــل الحضري** في إطار نظام يراعي كلفة الخدمات و يحدد طريقة تمويلها بشـــكل يتفادى المشاكل المالية التي قد تعترض المؤسسات العاملة بالقطاع.

ومن شأن إنجاز هذه المشاريع ومواكبتها ودعمها أن يساهم، لا محالـــة، في الرفع من مستوى عيش المواطنين، وكذا الإرتقاء بوتيرة النمو، من خـــلال إنجاز الأسبقيات التي حددها **صاحب الجلالة** في السكن اللائق والإســـتثمار المنشود والتشغيل المنتج والتعليم النافع لتوفير ظروف عيش كريم للمواطنين.

وأمام الإكراهات التي تواجهها بلادنا والتحديات التي لن نستسلم لهـــا، فإننا مدعوون، حكومة ومنتخبين و قطاعا خاصا و كافة فعاليـــات المجتمـــع المدني، إلى التحلي بروح المواطنة والمسؤولية والتفاني في خدمة الصالح العـــام للإرتقاء ببلادنا إلى المستوى الذي يتوخاه **عاهلنا المفدى، صاحب الجلالـــة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لوطنه ولرعاياه الأوفياء.**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته./ .

ملحقات

جداول تفصيلية وإجمالية حول مشروع ميزانية وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2004

_*_

ميزانية التسيير

(الفصل 08. 1 . 1. 2. 1 و الفصل 08. 2 . 1. 2. 1)

كشف مقارن لإعتمادات ميزانية التسيير
(2004-2003)

أ – الموظفـــون

(بالدره

المديريات	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2003	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2004	التغيير
– الإدارة العامة، بما فيها الإنعـــاش الوطني ومديرية الـــوقايـــة المدنية ومشروع التنمية الإقتصاديـــة القروية للريف الغربي (الديرو)	1 .834 .069 .000	2.169.444.600	5 .375 .600
– الإدارة العامـــة للأمـــن الوطني	2.129.789.000	2.235.003.590	05.214.590
– المديرية العامـــة لمراقبة التراب الوطني	187.854.000	194.473.810	6.619.810
– المفتشية العامة للقوات المساعدة	1.346.078.000	1.259.078.000	7.000.000
المجموع	**5.497.790.000**	**5.858.000.000**	**0.210.000**

ب – المعدات والنفقات المختلفة

(بالدرهم)

المديريات	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2003	الإعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2004	التغيير
- الإدارة العامة	357.308.000	407.808.000	+ 50.500.000
- الديرو	11.900.000	11.900.000	-
-الإدارة العامة للأمن الوطني	365.296.000	515.296.000	+ 150.000.000
- المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	108.444.000	122.841.000	+ 14.397.000
- المفتشية العامة للقوات المساعدة	188.793.000	227.793.000	+ 39.000.000
- مديرية الإنعاش الوطني	4.323.000	4.323.000	-
- مديرية الوقاية المدنية	46.158.000	49.858.000	+ 3 .700 .000
المجموع	**1.082.222.000**	**1.339.819.000**	**+ 257.597.000**

مجموع ميزانية التسيير

(بالدرهم)

الفصول	ميزانية 2003	ميزانية 2004
– الموظفون	**5.497.790.000**	**5.858.000.000**
– المعـــدات والنفـقات المختلفة.	**1.082.222.000**	**1.339.819.000**
المجموع	6. 580. 012 .000	7.197.819.000 أي + 617.807.000

1- ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العـــامـــــة

الأبواب	المادة 00	السنة المالية 2003	السنة المالية 2004	التغيير
الفصل : 1.2.1.1.08 الموظفون	- عدد الموظفين	27.956	28 .656	+700
	- الإعتمادات	1.834.069.000	2.169.444.600	335.375.600
الفصل:1.2.1.2.08 المعدات و النفقات المختلفة { الإدارة العامة } (المادة 00)	- تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	39.900.000	42 .900 .000	+ 3.000.000
	- رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	136 .608 .000	169.608.000	33. 000.000
	- تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	37 .100 .000	38.900.000	+ 1.800.000
	- وسائل النقل	37 .500 .000	44.500.000	+ 7.000.000
	- التنقلات	8 .900 .000	7.900.000	– 1.000.000
	- التعويضات عن التنقل ...	10 .400 .000	15.500.000	+5 .100 .000
	- أدوات ومعدات معلوماتية واتصالات لاسلكية	800 .000	800.000	-
	- نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	64 .500 .000	64.000.000	– 500.000
	- مساندة الأعمال الإجتماعية	13 .150 .000	13.150.000	-
	- التكوين والتدريب	8 .450 .000	10.550.000	+ 2. 100 .000
مجمـوع المادة: 00		357 .308 .000	407.808.000	50 .500 .000
المادة 56	- الإنعاش الوطني	4 .323 .000	4.323.000	
المادة 62	- الوقاية المدنية	46 .158 000	(1) 49.858.000	+ 3 .700 .000
المادة 70	- الديرو	11 .900 .000	11.900.000	
مجموع اعتمادات الإدارة العامة بالنسبة للمعدات والنفقات		419 .689 .000	473.889.000	-54.200.000

(1) يضم هذا الإعتماد الغلاف المالي المخصص للمركز الوطني لمحاربة الجراد.

- مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العامة برسم السنة المالية 2004 :
2. 643 .333 . 600 درهم .

2 – ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني
{ المادة 31 }

(بالدرهم)

الأبواب	المادة 31	السنة المالية 2003	السنة المالية 2004	التغيير
الفصل 1.2.1.1.08 الموظفون	- عدد الموظفين	44. 795	44.895	+ 100
	- الإعتمادات	**2.129.789.000**	**2 .235 .003 .590**	**105 . 214 .590**
الفصل 1.2.1.2.08 المعدات والنفقات المختلفة	تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	15.808.900	23 .808 . 900	+ 8 .000 .000
	- رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	64 .723 .000	64.723.000	-
	- تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	32.570.000	34.070.000	+ 1.500.000
	- وسائل النقل	57 .600.000	108.600.000	+ 51 .000 .000
	- التنقلات	8 .000 .000	9 .500 .000	+ 1.500.000
	- التعويضات عن التنقل.....	41 .550 .000	61 .550 .000	+ 20.000.000
	- نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	98 .500 .000	133 .500 .000	+35. 000.000
	- مساندة الأعمال الاجتماعية	750 .000	750 .000	-
	- التكوين والتدريب	18 .279 .000	23 .279 .000	+ 5 . 000.000
	- بطاقة التعريف الوطنية...	15 .345 .100	20.345.100	+ 5 . 000.000
	- نفقات خاصة بالأمن الملكي	10 .200 .000	27 .200 .000	+ 17 . 000.000
	- الوحدات المختصة	1 .970 .000	7 .970 .000	+6 .000 .000
	المجموع	**365. 296.000**	**515 . 296 .000**	**+150 .000.000**

- مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني برسم السنة المالية 2004 : **2. 750 .299 .590** درهم .

3- ميزانية التسيير بالنسبة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
{ المادة 32 }

(بالدرهم)

الأبواب	المادة 32	السنة المالية 2003	السنة المالية 2004	التغيير
الفصل 1.2.1.1.08 الموظفون	- عدد الموظفين	2 .899	2.999	+ 100
	- الإعتمادات	**187 .854 .000**	**194.473.810**	**+ 6.619.810**
الفصل 1.2.1.2.08 المعدات والنفقات المختلفة	- تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	10 .200 000	9.900.000	– 300.000
	- رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	21. 326 .000	21.326.000	-
	- تأثيث المصالح (مواد وتجهيزات)	3 .700 . 000	5.000.000	+ 1.300.000
	- وسائل النقل	11 .203 .000	14 .450 .000	+ 3 .247.000
	- التنقلات والتعويض عنها.....	6 .600 .000	8.000.000	+1 .400 .000
	- نفقات مختلفة	53 .415 .000	62.165.000	+ 8.750.000
	- مساندة الأعمال الاجتماعية	-	-	-
	- التكوين والتدريب	2 .000 .000	2.000.000	-
	المجموع	**108.444.000**	**122.841.000**	**+ 14.397.000**

- مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني برسم السنة المالية 2004 : **317.314.810** درهم .

4 – ميزانية التسيير بالنسبة للمفتشية العامة للقوات المساعدة
{ المادة 33 }

(بالدرهم)

الأبواب	المادة 33	السنة المالية 2003	السنة المالية 2004	التغيير
الفصل 1.2.1.1.08 الموظفون	- عدد الموظفين	44 .349	44.849	+ 500
	- الإعتمادات	**1 .346 .078 .000**	**1.259.078.000**	**87. 000 .000**
الفصل 1.2.1.2.08 المعدات والنفقات المختلفة	- تحملات عقارية (ضرائب، أكرية، صيانة)	3 .918 .000	4.458.000	+ 540 .000
	- رسوم ومستحقات بريد وماء وكهرباء	23 .342 .000	24.102.000	+ 760 .000
	- تأثيث المصالح	48 .003 .668	49.749.668	+ 1 .746 .000
	- وسائل النقل	26 .962 .500	29.096.500	+ 2. 134 .000
	- التنقلات والتعويض عنها	10 .947 .500	31.847.500	-20 . 900 .000
	- نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	72 .639 .332	85.539.332	+ 12 .900. 000
	- مساندة الأعمال الاجتماعية	1 .690 .000	1.690.000	-
	- التكوين والتدريب	870 .000	890.000	+ 20.000
	- صيانة الوحدات	420 .000	420.000	-
	المجموع	**188 .793 .000**	**227.793.000**	**+39 .000 . 000**

- مجموع ميزانية التسيير بالنسبة للمفتشية العامة للقوات المساعدة برسم السنة المالية 2004 : 1.486.871.000 درهم، أي ناقص 000. 000 . 48 مقارنة مع 2003 وتهم فصل الموظفين.

بيانات إجمالية بالنسبة لميزانية التسيير برسم سنة 2004

---

1 – الموظفون

(بالدرهم)

	عدد الموظفين	إحداث المناصب	مجموع الموظفين	اعتمادات 2004
- الإدارة العامة (تشمل الإنعاش الوطني والوقاية المدنية والديرو)	27.956	700	28 .656	2.169.444.600
- الأمن الوطني	44.795	100	44.895	2.235.003.590
- مراقبة التراب الوطني	2.899	100	2.999	194.473.810
- القوات المساعدة	44.349	500	44.849	1.259.078.000
المجموع	**119.999**	**+1.400**	**121 .399**	**5.858.000.000**

2 – المعدات والنفقات المختلفة

(بالدرهم)

المصالح	اعتمادات2003	اعتمادات 2004	التغيير
- الإدارة العامة	357.308.000	407.808.000	+ 50.500.000
- الديرو	11.900.000	11.900.000	-
- الوقاية المدنية	46.158.000	49.858.000	+ 3 .700 .000
- الإنعاش الوطني	4.323.000	4.323.000	-
- الأمن الوطني	365.296.000	515.296.000	+ 150.000.000
- مراقبة التراب الوطني	108.444.000	122.841.000	+ 14.397.000
- القوات المساعدة	188.793.000	227.793.000	+ 39.000.000
المجموع	**1.082.222.000**	**1.339.819.000**	**+ 257.597.000**

المجموع العام لميزانية التسيير : **7.197.819.000** درهم .

نفقات التسيير : برسم السنة المالية 2004

الموظفون + المعدات والنفقات المختلفة
(الفصلان 08. 1. 1. 2. 1. و 08. 2. 1. 2. 1)

المرافق	ميزانية	الإدارة العامة	الوقاية المدنية	الإنعاش الوطني	الأمن الوطني	القوات المساعدة	مراقبة التراب الوطني	المجموع
عدد الموظفين	2004	28.656	-	-	44 .895	44 .849	2 .999	121 .399
	2003	27.956	-	-	44.795	44.349	2.899	119.999
التغيير		500	200	-	100	500	100	+ 1.400
		700						

المرافق	ميزانية	الإدارة العامة	الوقاية المدنية	الإنعاش الوطني	الأمن الوطني	القوات المساعدة	مراقبة التراب الوطني	المجموع
أجور وتعويضات الموظفين	2004	2 . 169 .444 .600	-	-	2.235.003.590	1.259.078.000	194. 473.810	5 . 858 .000.000
التغيير 2004/ 2003	2003	1.834.069.000	-	-	2.129.789.000	1.346.078.000	187.854.000	5.497.790.000
		335. 375 .600	-	-	105 .214 .590	- 87 .000 . 000	+6 .619 . 810	+ 360 .210 .000

المرافق	ميزانية	الإدارة العامة	الوقاية المدنية	الإنعاش الوطني	الأمن الوطني	القوات المساعدة	مراقبة التراب الوطني	المجموع
المعدات والنفقات المختلفة	2004	407.808.000	49. 858 .000	4.323.000	515 .296 .000	227 .793 .000	122 .841 .000	1 . 339 . 819 .000
التغيير 2004 /2003		+ 50.500.000	+ 3 .700 .000	-	+ 150 .000 .000	+39 .000 .000	+14 .397 .000	+ 257 .597 .000

ميزانية التسييـر برسم سنة 2004

المرافق الأمنيـة

- **المعدات والنفقات المختلفة**

(بالدرهم)

المـواد	الإدارة العامة للأمن الوطني	المفتشية العامة للقوات المساعدة	المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	المجموع
1- تحملات عقارية ، ضرائب، أكرية ، صيانة	23.808.900	4.458.000	9.900.000	38.166.900
2- رسوم ومستحقات بريد، كهرباء ، ماء	64.723.000	24.102.000	21.326.000	10.151.000
3 – تأثيث المصالح (مواد، تجهيزات).....	34.070.000	49.749.668	5.000.000	38.819.668
4 – وسائل النقل	108.600.000	29.096.500	14.450.000	52.146.500
5 – التنقلات والتعويض عنها.	71.050.000	31.847.500	8.000.000	10.897.500
6- نفقات مختلفة (لباس، عتاد، أجهزة)	133.500.000	85.539.332	62.165.000	281.204.332
7 - مساندة الأعمال الإجتماعية	750.000	1.690.000	-	2.440.000
8- التكوين والتدريب	23.279.000	890.000	2.000.000	26.169.000
9- بطاقة التعريف الوطنية	20.345.100	-	-	20.345.100
10 – نفقات خاصة بالأمن الملكي	27.200.000	-	-	27.200.000
11 – نفقات خاصة بالوحدات .	7.970.000	420.000	-	8.390.000
المجموع	**515.296.000**	**227.793.000**	**122.841.000**	**365.930.000**

مشروع القانون المالي
جدول إجمالي لمصاريف القطاعات التابعة لوزارة الداخلية
نفقات التسيير (2004)

(بالدرهم)

الإدارات	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة
- الإدارة العامة	2.169.444.600	407.808.000
- الأمن الوطني	2.235.003.590	515.296.000
- القوات المساعدة	1.259.078.000	227.793.000
- مراقبة التراب الوطني ...	194.473.810	122.841.000
- الإنعاش الوطني	-	4.323.000
- الوقاية المدنية	-	49.858.000
- الديرو	-	11.900.000
مجموع الإعتمادات	**5 . 858 .000 .000**	**1 .339. 819 .000**

المجموع العام

- **نفقات التسيير**

- الموظفـــون : 5 .858 .000 .000 درهم

- المعدات والنفقات المختلفة : 1 .339 .819 .000 درهم

المجموع : 7.197.819.000 درهـم

ميزانية التجهيز

{ الفصل : 1.2.2.0.08 }

كشف مقارن لميزانية الإستثمار خلال سنتي 2003 و 2004

(بالدرهم)

المرافق	اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2003	اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2004	الفرق
- الإدارة العامة للأمن الوطني.	190. 000 .000	230.000.000	+ 40.000.000
- المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.	22. 000 .000	32.000.000	+ 10.000.000
- المفتشية العامة للقوات المساعدة.	75.000.000	90.000.000	+ 15.000.000
- مديرية الوقاية المدنية.	40.000.000	41.500.000	+ 1.500.000
- الإدارة العامة	201.000.000	234.903.000	+ 33.903.000
* برنامج التطهير المدعم من طرف المجموعة الأوروبية لفائدة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المختصة.	100.000.000	100.000.000	-
- الديرو	4.162.000	4.162.000	-
المجموع	**632.162.000**	**732.565.000**	**100.403.000**

1 – اعتمادات التجهيز بالنسبة للإدارة العامة

بيان المصالح والنفقات	اعتمادات الأداء 2004	اعتمادات الإلتزام لسنة 2005 وما يليها
- **الإدارة العامة (المادة 66)**		
* **بناء وتجهيز المصالح المركزية**		
- شراء الأراضي، بناء المكاتب الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء تجهيزات الإتصال اللاسلكي، شراء معدات تقنية ومعلوماتية، أشغال الصيانة، دراسات تتعلق بالبناء، شراء السيارات	72.500.000	54.000.000
* **بناء وتجهيز مقر عمالة المحمدية**		
- تشييد البناية الإدارية ، دراسة تتعلق بالبناء	2.000.000	-
* **بناء وتجهيز مقار عمالات وأقاليم أخرى**		
- تشييد البنايات الإدارية، اقتناء الأثاث لتجهيز المكاتب، أشغال التهيئة والإقامة، و شراء المعدات المعلوماتية و التقنية و دراسات	47.500.000	30.000.000
* **بناء وتجهيز مراكز القيادة**		
- بناء البنايات الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء تجهيزات المكاتب، دراسات	61.903.000	33.000.000
* **بناء وتجهيز المساكن الإدارية**		
- بناء المساكن الإدارية، أشغال التهيئة والإقامة، اقتناء المعدات والأثاث، دراسات	48.000.000	28.000.000
* **التنمية الجماعية**		
- انخراط ووثائق، اقتناء تجهيزات سمعية بصرية، صيانة وإصلاح، اقتناء وإعداد الأفلام	1.000.000	-
- توسيع وتجهيز مدرسة استكمال تكوين الأطر بالقنيطرة	2.000.000	1 .000 .000
مجموع المادة 66	***234.903.000**	**146.000.000**
- الوقاية المدنية (المادة 62)		
- بناء وتجهيز	35.500.000	12.000.000
- بناء وتجهيز المركز الوطني لمكافحة الجراد ...	6.000.000	-
مجموع المادة 62	**41.500.000**	**12.000.000**
- الديرو (المادة 70)	**4.162.000**	-
المجموع	**280.565.000**	**158.000.000**

*** بالإضافة إلى 100.000.000 درهم المخصصة لفائدة الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في إطار برنامج التطهير المدعم من طرف المجموعة الأوروبية.**

2 – اعتمادات التجهيز بالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني (المادة 31)

بيان المصالح والنفقات	اعتمادات الأداء 2004	اعتمادات الإلتزام لسنة 2005 وما يليها
* **تشييد البنايات**		
- بناء البنايات الإدارية لشرطة الخيالة ولفائدة الفرقة المتنقلة للتدخل بالرباط ومنازل إدارية ، وأشغال التهيئة ودراسات تتعلق بالبناء وشراء المباني الإدارية شراء الأراضي.....	77.550.000	53.000.000
* **ولاية الشرطة بالبيضاء والمختبر العلمي للشرطة**		
- شراء الأراضي.....	-	10.000.000
* **نظام الإعانة للمرور في الوسط الحضري**		
- أشغال التهيئة والإقامة للعتاد التقني.....	7.500.000	10.000.000
* **شبكة الإرسال**		
- شراء عتاد الربط الإذاعي الهاتفي والصواري.....	5.000.000	-
* **تجهيز مصالح الشرطة**		
- اقتناء أثاث المكاتب وعتاد الربط الإذاعي الهاتفي وتجهيزات ميكانوغرافية ومختبرية ووسائل الطباعة وعتاد تقني وعتاد خاص ووسائل النقل ومقسمات هاتفية .وعتاد المختبر والتعريف القضائي.....	71.461.000	-
* **عملية بطاقة التعريف الوطنية**		
- اقتناء معدات تقنية ومعلوماتية ولوازمها	17.489.000	-
* **تجديد وتمديد النظام المعلوماتي للإدارة العامة للأمن الوطني**		
- شراء عتاد معلوماتي	4.000.000	-
- شرطة القرب		
- شراء عتاد الإرسال – شراء عتاد وأثاث المكتب شراء السيارات النفعية – شراء الدراجات النارية والدراجات.....	47 .000.000	
المجمـــوع	**230.000.000**	**73.000.000**

3 – اعتمادات التجهيز بالنسبة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المادة 32)

بيان المصالح والنفقـــات	اعتمادات الأداء 2004	اعتمادات الإلتزام لسنة 2005 وما يليها
بناء وتجهيز		
- دراسات مرتبطة بتشييد المباني.....	2.000.000	1.000.000
- تشييد المباني الإدارية	15.000.000	4.000.000
- شراء عتاد وأثاث المكتب	1.500.000	-
- اقتناء وسائل النقل	6.000.000	-
- شراء عتاد معلومياتي	4.500.000	4.000.000
- لوازم للعتاد التقني والمعلومياتي	2.000.000	2.000.000
- صيانة وإصلاح العتاد المعلومياتي.....	1.000.000	-
المجمـــوع	**32.000.000**	**11.000.000**

4 – اعتمادات التجهيز بالنسبة للمفتشية العامة للقوات المساعدة (المادة 33)

بيان المصالح والنفقـــات	اعتمادات الأداء 2004	اعتمـــادات الإلتـــزام لســـــــنة 2005 وما يليها
- بناء وتجهيز المصلحة المركزية		
- شـــراء معـــدات معلومـــــاتية، دراسات، استثمارات، شراء وسائل النقل، أدوات الألبسة وعتاد الإرسال	65.000.000	-
- بناء وتجهيز الثكنات		
- دراسة وبناء المساكن الإدارية ومنازل للسكن	400.000	2. 120 .000
- بناء وتجهيز ثكنة المخزن المتنقل بالدار البيضاء	2 .000.000	4. 380 .000
- توسيع الثكنات	22 .600.000	8 .500 .000
المجمـــوع	**90.000.000**	**15.000.000**

ميزانية التجهيز

- - -

- **نفقات التجهيز**

- اعتمادات الأداء : 732.565.000 درهم
- اعتمادات الإلتزام : 257.000.000 درهم

المجموع : 989. 565 .000 درهم

وقد وزعت هذه الإعتمادات كما هو مبين في الجدول التالي :

(بالدرهم)

المصـــالـــح	اعتمادات الأداء 2004	اعتمادات الإلتزام لسنة 2005 وما يليها
- الإدارة العامة(*).....	334.903.000	146.000.000
- الإدارة العامة للأمن الوطني	230.000.000	73.000.000
- المفتشية العامة للقوات المساعدة ...	90.000.000	15.000.000
- المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	32.000.000	11.000.000
- الديـرو	4.162.000	-
- مديرية الوقاية المدنية	41.500.000	12.000.000
- مديرية الإنعاش الوطني	-	-
المجموع	**732.565.000**	**257.000.000**

(*) يشمل هذا الإعتماد كذلك، غلافا ماليا يقدر بـ 000. 000 .100 درهم سيخصص لبرنامج التطهير المدعم من طرف الإتحاد الأوروبي لفائدة الجماعات والمؤسسات العمومية المختصة.

المجموع العام لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية ومرافقها برسم السنة المالية 2004

***

- **نفقات التسيير**

- الموظفـــون ..... : 5.858.000.000 درهم
- المعدات والنفقات المختلفة : 1.339.819.000 درهم

المجموع : 7.197.819.000 درهم

- **نفقات التجهيز**

- اعتمادات الأداء..... : 732.565.000 درهم
- اعتمادات الإلتزام..... : 257.000.000 درهم

المجموع : 989.565.000 درهم

المجموع العام : 8.187.384.000 درهـم *.

* ينضاف إلى هذا المجموع مبلغ 184.240.000 درهم، المخصص للصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المـدنيـة ، ممـا يـرفـع الاعتمادات الإجماليـة المرصودة لـوزارة الـداخلية خـلال سنـة 2004 إلـــى : **8.371.624.000 درهم .**

ملخص المناقشة العامة

المناقشة العامة

*****

إستنادا إلى المعطيات والأفكار التي جاءت في عرض السيد الوزير، وجريا على المألوف،بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية السنوية للوزارة،تقدم السادة المستشارون بجملة التساؤلات والاستفسارات،بعضها مرتبط مباشرة بما تضمنته محاور خطاب السيد الوزير،والبعض الآخر له صلة بالقضايا والمشاكل المطروحة على صعيد الجماعات المحلية،والجهات والأقاليم،بالإضافة إلى تقييم العمليات الانتخابية التي شهدها المغرب مؤخرا ،حيث تضاربت الآراء حولها،فهناك من اعتبر أنها مرت في ظروف طبعها الوضوح والشفافية،بينما علق عليها البعض الآخر لكونها كانت مشوبة بالخروقات،وعدم احترام القانون.

ونورد فيما يلي ملخصا لأهم النقط التي وردت في تدخلات السادة المستشارين المحترمين :

- تساؤل حول توقيت وجدولة صدور المراسيم التي تهم الجماعات المحلية.
- المطالبة بتوسيع صلاحيات الجهات.
- التعجيل بإخراج مدونة الشرطة الإدارية للجماعات المحلية.

- الاهتمام بالموارد البشرية للجماعات المحلية على اختلاف أصنافها ودرجاتها الإدارية ماديا ومعنويا.
- الاستفسار عن التطورات التي عرفها ملف الهجرة السرية،وتاثيراتها في علاقات المغرب مع أروبا.
- الإشادة بالدور،والمجهودات المشكورة التي قامت بها وزارة الداخلية، لتطويق الأعمال الإرهابية التي شهدها المغرب في 16 ماي 2003.وإعادة الطمأنينة إلى رعايا جلالة الملك.
- المطالبة بتوضيحات حول آفاق ومستقبل قطاع الحسبة وتفعيله.
- مساهمة مدرسة تكوين الأطر،وانخراطها في الجهود المبذولة لنشر،وتعميم ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب. وتدريس هذه المادة بهذه المدرسة.
- هل تم التفكير في طريقة لتوزيع الضريبة على القيمة المضافة، بالنسبة للجماعات الفقيرة.
- طرح الإشكاليات المرتبطة بصندوق التجهيز الجماعي في علاقته بالجماعات المحلية خاصة بعد المصادقة على الميثاق الجماعي الجديد.

- المطالبة بتفعيل الصندوق الخاص بالجهات،مع تكثيف المراقبة بالنسبة للميزانيات المخصصة للجهات وصرفها فيما أعدت له.
- تحبيذ الرجوع إلى سنة الاجتماعات التي كانت تتم بصفة دورية بين رؤساء الجماعات على مستوى الأقاليم،للتذاكر في المشاكل المطروحة.
- تفعيل التوصيات التي خرجت بها المناظرة الوطنية حول أراضي الجموع.
- المطالبة بعقد مناظرة وطنية،حول الميثاق الجماعي الجديد،بغية الوقوف على السلبيات والإيجابيات التي أفرز تها الممارسة التطبيقية لمقتضياته.
- ملاحظة،كون ميزانية الوزارة،غير كافية ، ولاتلبي حاجياتها بالنظر إلى تشعب مهامها واختصاصاتها.
- التاكيد على بلورة مبدأ المفهوم الجديد للسلطة الذي نادى به جلالة الملك نصره الله،على أرض الواقع وإسهام رجال السلطة في العمل التنموي للبلاد.
- التنويه بما آلت إليه تجربة إشراك أعوان السلطة ، بمساعدة الجماعات في حملة النظافة حيث تبقى تجربة مراكش نموذجا في هذا المجال.

- تساؤل حول ظروف ووضعية العائدين وأسرهم خاصة الأسرى المفرج عنهم مؤخرا،والذين خضعوا للاعتقال من طرف خصوم الوحدة الترابية للمغرب.
- المطالبة بمعالجة البند التي يرد في ميزانيات الجماعات تحت إسم "الباقي استخلاصة" وذلك بإيجاد صيغة مناسبة لمعالجته.
- التاكيد على استمرارية المرفق العام،ومايترتب عنه بالنسبة للتدابير الانتقالية،خاصة على مستوى اتمام إنجاز المشاريع التي سبق وأن تقرر إنجازها في ميزانيات سابقة.
- المطالبة،بتعريف اختصاصات السادة الولاة،مع العلم أن اختصاصات السادة العمال معروفة .
- وضع إطار قانوني،خاص بالمراكز الجهوية.
- ضرورة إيجاد حل للدواوير الموجودة بالمدن،على مستوى تزويدها بالماء والكهرباء،وتفادي العراقيل التي تحول دون ذلك.
- وضع سياسة واضحة فيما يخص معالجة الكوارث الطبيعة وخاصة منها الفيضانات،التي شهدتها عدة أقاليم وعمالات.

التساؤل حول ماإذا كان هناك إحصاء مضبوط بالنسبة للأملاك التابعة للجماعات المحلية،وكيفية تدبيرها.أو بيعها للمنعشين العقارين عن طريق المزاد العلني.

- التاكيد على أهمية الأمن،ودوره في استثباب الاستقرار وعدم الخلط بين واجب السلطة ودورها في توفير الطمانينة للمواطنين، وبين مبادىء حقوق الإنسان وبصفة عامة عدم استغلال هذا المبدأ لخرق القانون وانتشار الفوضى والتسيب.
- الإشادة بما قامت به الحكومة،في مجال محاربة ظاهرة الجفاف،خاصة بالنسبة لجهة تافيلالت،وتخصيص غلاف مالي مهم لذلك،يساعد في تقليص مشكلة التشغيل والبطالة.
- ملاحظة كون الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية،لم يتم ربطها بالأهداف التي جاء بها المخطط الخماسي.
- المطالبة بتوفير آليات مالية،لمواكبة ومسايرة ما جاء به الميثاق الجماعي الجديد.
- التساؤل عن مسالة التفويض الذي جاءت في الميثاق الجماعي،
- مطالبة مزيد من التوضيح بخصوص تفويض رئيس مجلس المدينة إلى رئيس المقاطعة.

- الرغبة في معرفة نتائج اللقاء الذي جمع السيد وزير الداخلية مع نظيره الإسباني مؤخرا.
- اعتبار أن وزارة الداخلية،تجسد باملموس فيما تقوم به من أعمال ماجاء في تصريح الحكومة حول سياسة القرب،خاصة في علاقاتها مع املواطنين.
- الإجماع ،على ضرورة التواصل مع وزارة الداخلية،وعقد لقاءات دورية،على مستوى اللجنة للتذاكر،في جملة من القضايا واملستجدات التي يعرفها املغرب،والتي لها علاقة بالوزارة واختصاصاتها.
- انتقاذ طول الأجال (15 يوما) املخصصة لانتخاب أعضاء مكاتب الجماعات،وضرورة إعادة النظر فيها بتقليصها إلى أسبوع،لأن من شأن ذلك إغلاق باب املمارسات اللاديمقراطية. ووقف الاتصالات املشبوهة التي تتم بمناسبة تشكيل املكاتب.مع التاكيد على حق املجموعات املنتخبة في تنقلها،على التراب الوطني،باعتبار ذلك حقا دستوريا لانزاع فيه.
- الإشارة إلى أن الوقت أصبح مناسبا للقيام بتقييم شامل ملؤسسة الجهة،فيما يتعلق بجميع جوانب عملها وإنجازاتها،بهدف التاسيس لفكر جهوي.

- التاكيد على ضرورة أن تعمم تجربة إحداث وكالات خاصة بالتنمية على جميع الأقاليم.
- التساؤل عن السر في عدم رفض ميزانيات المجالس الإقليمية منذ 1963 إلى اليوم،ثم لماذا لم يسمح لبعض هذه المجالس ببرمجة ميزانياتها.
- التطرق لظاهرة انتشار المخدرات ،والسرقة في بعض المدن.
- التشبث والحرص الدائم على ضرورة تكريس مبدأ سلطة الدولة .
- ملاحظة تخص نظافة المدن حيث تبقى من اختصاص رئيس الجماعة والسلطة الوصية وأن تقاعس رئيس الجماعة في تحقيق ذلك، لايعفي السلطة من القيام به،فالسلطة مفروض فيها أن تكون حازمة .وهذا يدخل في نطاق تعزيز مبدإ سلطة الدولة.
- الإشادة بتجربة التسيير المفوض الذي أعطى نتائج إيجابية وجيدة.
- لابد من وضع حد لتلاعبات التي يعرفها إنجاز بعض التجزئات خاصة في المدن،كما أن على التجزءات التي تنجز في البادية،أن تراعي خصوصيات البادية وظروف ساكنتها.

- إثارة ماتعانيه الجماعات في علاقاتها بالجهاز القضائي،حيث أن غالبية الأحكام تصدر ضد الجماعات،الشيء الذي يتطلب المعالجة،مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الجماعات وظروف عملها.
- المطالبة بعقلنة تدبير الأموال العمومية.
- المطالبة باهمية وجدوى إشراك النقابات في مناقشة ملف النقل الحضري،وإيجاد حلول للأزمة التي يعانيها،مع الحرص على أولوية صرف التعويضات للعاملين بهذا القطاع.
- التنويه بدور الإدارة الترابية،مع الإشادة بالتقدم والنضج الذي وصل إليه الفاعلون السياسيون خاصة على مستوى عدم اتهام وزارة الداخلية بتزوير وإفساد العملية الانتخابية.
- ربط محاربة الفقر،تشجيع المبادرات الهادفة إلى الاستثمار، الذي يساعد على خلق وإحداث مناصب الشغل،المنتج علما أن التشغيل عن طريق الميزانية العامة للدولة لم يعد كافيا،ولامحققا للهدف.
- اعتبار الجهات بمثابة برلمان جهوي ، الشيء الذي يفرض تدعيمها،وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتطويرها.
- المراقبة والتفتيش،ينبغي أن يكون هدفهما بالأساس،تربويا وتوجيهيا وليس عقابيا.

- ملاحظة أن قانون التعمير الحالي،يشجع على انتشار ظاهرة البناء العشوائي.
- لابد من ربط الحركة الانتقالية لموظفي وأطر الجماعات ،بمناصبها المالية.حتى لاتبقى عبئا على الجماعة، التي لاتستفيد من خدمات هذه الأطر بحكم عملية الانتقال إلى جماعة أخرى.
- المطالبة بمراجعة معايير الاستفادة من حصة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات القروية.
- التاكيد على أهمية العناية باعوان السلطة من مقدمين وشيوخ، باعتبار دورهم أساسيا وفعالا في تحقيق الأمن واستتبابه.
- المطالبة بمراجعة أسلوب الإنتخاب باللائحة.
- معالجة الشوائب التي أفرزتها الممارسة والتطبيق بالنسبة لمدونة الانتخابات،والميثاق الجماعي.
- الإشادة ،بالتوجه الجديد ،بين وزارة الداخلية في مجال السياسة الخارجية،وخاصة على صعيد الوحدة الترابية للمغرب.
- مباركة،وتأييد ما تم إنجازه من قبل وزارة الداخلية،وكذا وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.

- الحث على أن تلعب مؤسسة الحسن الثاني دورا إيجابيا في مجال المشاريع ذات الصبغة الاجتماعية.
- انتقاد الطريقة والأسلوب،الذي تشتغل به مديرية الشؤون القروية.والمتميز بالبطء والتماطل.

جواب السيد الوزير

جواب السيد الوزير

******

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السادة المستشارين المحترمين

بعد الاستماع إلى مختلف تدخلات السادة المستشارين ،تناول الكلمة السيد الوزير،حيث تفضل بالإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة،وهكذا تقدم سيادته بالشكر لكافة السادة المستشارين،على مداخلاتهم القيمة،والتي شملت جميع اختصاصات الوزارة،والجماعات المحلية مشيرا إلى أن الاختلاف في وجهات النظر ، بالنسبة للقضايا والمشاكل المثارة في النقاش،شيء مهم،ومفيد في بناء وتطور المسلسل الديمقراطي الذي يشهده المغرب.

وبالنسبة لدور رجال الأمن،ورجال السلطة على الصعيدين المركزي والجهوي في توفير الأمن لرعايا جلالة الملك نصره الله،فإنه سيتعزز ويتقوى أكثر. كما أن الحفاظ على ممتلكات المواطنين ، ومحاربة الإرهاب بكل تجلياته، كل ذلك يدخل في قلب اهتمامات الوزارة،وانشغالاتها،حيث

رصدت امكانيات هائلة لذلك.فضلا عن الاهتمام بالجانب التنموي على جميع الأصعدة.

وفيما يخص **100** منصب التي ستحدث بالنسبة لرجال الأمن،تم التوضيح أن الأمر يتعلق بالأطر العليا التي ستناط بها عملية التاطير.

وأفاد السيد الوزير،أنه ستتم إعادة انتشار قوات الأمن وفق استراتيجية ومنظور جديدين ياخذ بعين الاعتبار الجهاز الأمني بكل مكوناته ضمن برنامج موحد،كل ذلك، بهدف مواجهة المشاكل المطروحة.من جهة ، ودون اللجوء إلى خلق مناصب جديدة تخص جهاز الأمن برمته من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، أكد السيد الوزير أنه تمت تسوية عدد من الملفات،عن طريق الترقية بالأقدمية، أوبواسطة المباريات.

وذكر أن مطلب إعادة النظر في توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة،الخاصة بالجماعات، مطلب مهم،ويمكن تحيينه وفق معايير موضوعية.

وفيما يخص مسؤولية مردودية الجبايات فانها تقع على عاتق الجماعات المحلية ووزارة المالية، ووزارة الداخلية.مع التاكيد علىأن تطبيق

القانون لابد أن يشمل الجميع وأن وزارة الداخلية ستساند كل طرح يذهب في هذا الاتجاه، كما أنه لابد من تبسيط الجبايات المحلية،لفائدة المواطنين.

وبالنسبة لصندوق التجهيز الجماعي،فإن المشاريع التي يمولها،لابد أن تكون لها مردودية،علما أن الفوائد التي يطبقها الصندوق هي فوائد عالية.

أما مايتعلق بتقييم تجربة الميثاق الجماعي الجديد،فإن ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت وتكثيف الممارسة التي ستكشف عن الاختلالات والشوائب ليمكن معالجتها.

أما عن اقتراح عقد مناظرة حول هذا الميثاق،فإنه عمل مفيد ويمكن الأخذ به في السنة المقبلة.

وبخصوص دور الجهة،أجاب السيد الوزير أنه أساسي في التنمية المستقبلية للمغرب،إذ المفروض أن تمارس الجهات اختصاصاتها وصلاحياتها بشكل كامل.

وبالنسبة للمشاكل والملفات التي تدخل في اختصاصات المديرية العامة للجماعات،عبر السيد الوزير عن أمله في أن تجد حلولا لها في المستقبل المنظور.

وبالنسبة للاستحقاقات التي عرفها المغرب مؤخرا،فإن الجو العام التي جرت فيه كان مطبوعا بالنزاهة والشفافية،رغم الظروف والأحداث التي عرفتها البلاد بعد 16 ماي.

وفيما يتعلق بالتدبير المفوض،فإنه ليس الوسيلة الوحيدة، إذ يمكن للبلديات أن تقوم بذلك ،علما أن اختيار التوجه المناسب في هذا الصدد يبقى من اختيار المنتخبين كما أن التفويض لايعني الخوصصة.